مشروع تنظيم الأسرة

للمهندس الزراعى فوزى حليم رزق •

مقدمة

ليست هناك مشكلة أكثر تعقيدا من مشكلة تزايد عدد السكان ، فإن آثارها تتشابك إلى آفاق عديدة . فهى بعيدة الأثر على النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فقد بدا فعلا أن الجهود الجبارة التى تبذلها الدولة لمضاعفة الدخل القومى قد تذهب هباء نتيجة للتسابق بين مشروعات التنمية والزيادة السريعة فى عدد السكان .

وقد قدرت هيئة الأمم أن زيادة السكان بنسبة ١ ٪ تتطلب موارد إضافية بنسبة تتراوح بين ٢ إلى ٥ ٪ من الدخل القومى . وإذا كانت النسبة المتوقعة لزيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة حوالى ٢,٥ ٪ سنويا ، فإننا سوف نحتاج إلى موارد إضافية تتراوح بين ٥,٠٠ و ١٢,٥ ٪ سنويا ، وبذلك تتبدد مدخرات المجتمع لمقابلة الحاجات الإضافية للسكان ، دون أن ينال السكان الحاليون أى تحسن فى دخلهم أو فى مستوى معيشتهم ، إذ يزيد الإنفاق على المواد الغذائية الضرورية ، ويضعف الحافز على الادخار ، وبالتالى تقل الموارد المتاحة للاستثمار . فإن معدل الزيادة السنوى فى إجمالى الناتج القومى (الدخل المحلى) بالأسعار الجارية قد بلغ نحو ٩,٦ ٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٦٠/١٩٦١ حتى عام ١٩٦٤/١٩٦٥ ، بينما أن معدل الزيادة فى الاستهلاك النهائى فى نفس الفترة قد وصل إلى نحو ٩,٣ ٪ فى المتوسط ، وهذا يعنى أن تزايد الاستهلاك السنوى قد امتص جانبا كبيرا من الزيادة فى الناتج القومى ، مما سبب قصور الادخار عن الحد اللازم لتمويل عملية التنمية الاقتصادية .

وإن المشكلة السكانية فى الجمهورية العربية المتحدة هى صورة مصغرة للمشكلة السكانية فى العالم ، فقد وصل تعداد سكان العالم إلى حوالى ٣٥٠٠ مليون نسمة فى عام

• المهندس الزراعى فوزى حليم رزق : باحث بالمكتب الفنى للسيد وكيل وزارة التموين لشئون التجارة الداخلية ، بوزارة التموين .

١٩٦٧ ، واذا استمر الحال على هذا المنوال فإنه من المتوقع أن عدد السكان فى العالم سوف يتضاعف فى سنة ٢٠٠٠ . وقد ازداد عدد السكان فى الجمهورية العربية المتحدة من حوالى ٢٫٥ مليون فى عام ١٨٠٠ إلى حوالى ١٠ مليون فى عام ١٩٠٠ ثم إلى ٣٠ مليون فى عام ١٩٦٦ ، ووصل حاليا إلى حوالى ٣٤ مليون نسمة . ويرجع هذا الارتفاع فى معدل الازدياد السكانى إلى ارتفاع معدل المواليد حيث بلغ ٤٥ فى الألف فى عام ١٩٦٠ وهى أعلى نسبة فى العالم ، بينما يتجه معدل الوفيات إلى النزول فوصل إلى حوالى ١٥ فى الألف فى عام ١٩٦٣ ، بينما كان حوالى ٢١ فى الألف فى عام ١٩٥٠ نتيجة انتشار الخدمات الصحية وتقدم الطب والقضاء على كثير من الأوبئة وارتفاع الوعى الصحى ، واهتمام الدولة بالخدمات الاجتماعية والتقدم السريع للنواحى العلاجية والوقائية .

وإذا استمر المعدل السنوى للنمو السكانى المصرى فى الازدياد بهذا النمط فإن ذلك يشكل فى حد ذاته مشكلة خطيرة بصرف النظر عن الرقعة الأرضية المزروعة وعن العلاقة السكانية الأرضية ، إذ تقسم الجمهورية العربية المتحدة بارتفاع النسبة السكانية الأرضية المزروعة ، فهى خمس نسمات للفدان ، حيث قد بلغ عدد السكان فى عام ١٩٦٦ حوالى ٣٠ مليون نسمة ، بينما لازالت الرقعة المزروعة ثابتة عند حوالى ٦ ملايين فدان . ومما يزيد المشكلة تعقيدا وخطورة أن معامل تزايد السكان يفوق كثيرا معدل تزايد مساحة الأراضى الزراعية والمحصولية ، فالزيادة السكانية المطردة لم تصاحبها زيادة مماثلة فى الرقعة الزراعية التى زادت فقط من حوالى خمسة ملايين من الأفدنة عام ١٩٠٠ إلى حوالى ستة ملايين من الأفدنة عام ١٩٦٦ ، وإن معدل النمو فى الرقعة المزروعة فى مصر يعتبر ثابتا عند قرابة ١٩ ألف فدان فى السنة (١٨٥٠ — ١٩٦٦) ، وهذا الرقم هزيل وخاصة إذا ماقورن بالمعدل السنوى للنمو السكانى فى السنوات الحالية والذى يكاد يقترب من مليون نسمة ، وبالتالى فإن نصيب الفرد من الفدان فى نقص مستمر من أكثر من نصف فدان عام ١٩٠٠ إلى حوالى ⅕ فدان عام ١٩٦٦ كما سبق الذكر .

وبالرغم من أن الإنتاج الزراعى يمثل الآن نحو ثلث الناتج القومى ، بالإضافة إلى أنه يمد كثيرا من الصناعات التحويلية بالمواد الخام ويمثل الجانب الأكبر من

الصادرات ، فإن اطراد الزيادة فى السكان أدى إلى تعذر الاكتفاء الذاتى فى انتاج المواد الغذائية ، رغم أن الطابع المميز للإنتاج الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة هو زيادة نسبة المساحة المخصصة لإنتاج الغذاء . لهذا فإن تنظيم النسل هو الخطوة الأولى فى العلاج الإيجابى السريع لمشكلة السكان فى مصر . وكما ذكر الميثاق : « إن مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة . . . ن محاولات تنظيم الأسرة بغرض مواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق أصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة » .

فلا شك أن هذه الزيادة فى عدد السكان تؤدى بالضرورة إلى التخلف الذى نعانيه من انخفاض دخل الفرد عندنا إلى مايعادل حوالى ١٥٠ دولار فى السنة ، بينما يصل فى الولايات المتحدة إلى نحو ٢٠٠٠ دولار . فنجد أنه بينما يتزايد السكان بنسبة ٢,٥٪ سنويا فإن الإنتاج الزراعى لايزيد إلا بمعدل ٢,٠٪ تقريبا . كما أن نصيب الفرد من الدخل القومى قد انخفض من ٣٦ جنيها عام ١٩١٣ إلى ٣٢,٥ جنيه عام ١٩٥٧ ، ومعنى ذلك أن معدل تزايد السكان كان يفوق معدل تزايد الدخل القومى . وهذا يدل على أن حجم السكان قد تعدى الحجم الأمثل للسكان . ولاشك أن أبلغ وصف لمشكلة السكان عندنا هو قول الزعيم الخالد جمال عبد الناصر : « إن الزيادة المطردة فى عدد السكان تجعل مشاريع التنمية تصب فى إناء بدون قاع » .

ولم تعد النظريات الحديثة للسكان تهتم بالعدد كما كانت تهتم بها النظريات القديمة ، وإنما أصبح الاهتمام الآن موجها إلى العلاقة بين حجم السكان والمقدرة الإنتاجية للمجتمع . ويمكن تعريف الحجم الأمثل للسكان بأنه العدد الذى يجعل الدخل الصافى الحقيقى للفرد فى المتوسط يصل إلى أعلى قدر ممكن . ورغم أن فكرة الحجم الأمثل لاتخلو من بعض الانتقادات إلا أنه يمكن استخدامها كمؤشر الاسترشاد به ، فإن الوصول إلى الحجم الأمثل هى غاية نسعى اليها ، ولايمكن الوصول اليها إلا فى مجتمع ساكن تماما وهذا مايخالف طبيعة البشر . ومما يزيد

من حدة هذه المشكلة أن الذين يساهمون بنسبة كبيرة فى هذه الزيادة السكانية هم أولئك الذين لايساهمون مساهمة تذكر فى زيادة الإنتاج، فالملاحظ أن الزيادة فى الإنجاب إنما تستأثر بها الطبقات محدودة الدخل من العمال والفلاحين وصغار الموظفين .

لذلك يجب أن نسرع بالوصول إلى الحجم الأمثل للسكان، عن طريق الموازنة بين حجم المجتمع الفعلى والموارد المتاحة وفرص العمل ، وخصوصا بعد أن ارتفعت الزيادة فى السكان إلى ثلاثة مواليد كل دقيقتين . ويمكن الوصول إلى ذلك باتباع وسيلة تنظيم الأسرة ، الإسراع بالوصول بدالة النمو السكانى بشتى الوسائل إلى المرحلة الثانية من مراحل النمو السكانى ، وهى التى يزداد فيها عدد السكان بمعدل نمو متناقص حتى نصل إلى المرحلة الثالثة وهى المرحلة التى يثبت فيها عدد السكان عند الحجم الأمثل بالنسبة للموارد الاقتصادية المتاحة .

مشروع تنظيم الأسرة وأهدافه :

يمكن الجزم بأن النمو السريع فى السكان يقف حجر عثرة فى سبيل التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات ، ويعوق حصول سواد الشعب على دخل يكفل مستوى معيشة لائقة ومتناسبة مع الجهود المضنية التى تبذلها الدولة فى مشروعات التوسع الزراعى والصناعى ، فإذا لم تصاحب هذه الجهود التى تعمل على نمو الدخل القومى جهود مقابلة للحد من الزيادة المطردة فى عدد السكان ، فإن كل جهود تبذل لرفع مستوى المعيشة أو مضاعفة الدخل سوف تكون عديمة الأثر . فهذا النمو السريع للسكان يشكل عبئا ثقيلا على خطة التنمية بتخصيص جانب كبير من النقد الأجنبى لاستيراد المواد الغذائية لعدم كفاية الناتج منها ، ونتيجة لزيادة الاستهلاك ، بدلا من إنفاق هذا النقد النادر لزيادة موارد التنمية وللاضطرار إلى تخصيص جزء كبير من الاستثمارات لإنتاج السلع الاستهلاكية، وهذا يتم على حساب السلع الإنتاجية . كما يؤدى ارتفاع معدل تزايد السكان ولاسيما فى المناطق الريفية إلى زيادة حدة مشكلة البطالة المقنعة ، فالمعروف أن اقتصادنا القومى

يتسم بانتشار البطالة المقنعة ،ولاسيما بالنسبة إلى من يعملون فى الزراعة ، إذ أن كثيرا منهم لايضيفون شيئا إلى الناتج الكلى لانعدام انتاجيتهم الحدية . وتؤدى البطالة المقنعة إلى اضطرابات اقتصادية اجتماعية تنعكس فى انخفاض وتناقص الدخول الزراعية الفردية الحقيقية وانخفاض الأجور الزراعية الحقيقية وإلى انخفاض مستوى المعيشة إلى مادون مستوى الكفاف لغالبية السكان الزراعيين . ونتيجة لتحول اقتصادنا القومى إلى النظام الاشتراكى تكفلت الدولة بتقديم كثير من الخدمات للمواطنين بالمجان،وهذا يعنى ضرورة زيادة المبالغ المخصصة لتأدية هذه الخدمات ، وذلك يتم على حساب الاستثمارات المنتجة ، ويؤدى إلى إضعاف النمو الاقتصادى . والزيادة السريعة للسكان قد خلقت بعض المشاكل، مثل مشكلة الإسكان ومشكلة التوظف ومشكلة المواصلات ، وعدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها . وما لم يبذل جهد خاص لتحديد النسل خلال الأعوام المقبلة فإن آمال بلدنا فى رفع مستوى المعيشة فيها ان تتحقق . ولنتذكر ما قاله الزعيم الخالد جمال عبد الناصر فى خطاب افتتاح الدورة الثالثة لمجلس الأمة فى نوفمبر سنة ١٩٦٥ : إن العمل الوطنى معرض للانفجار من الداخل بتأثير مشكلتين: زيادة الاستهلاك وزيادة السكان،ولابد لهما معا من رباط وثيق يربطهما بالتخطيط .

وأهم أهداف مشروع تنظيم الأسرة توفير أكبر قدر ممكن من الغذاء والسلع والخدمات للمجتمع ، وتحسين الصحة وانخفاض عدد الوفيات ، وتوفير الأموال اللازمة لتمويل عمليات التنمية الزراعية والصناعية والاجتماعية،وتوفير الخدمات والضمانات الاجتماعية المختلفة ، مما يترتب عليه ارتفاع مستوى المعيشة للمجتمع ، فإن التقدم الاقتصادى والاجتماعى يشكل غاية تحديد النسل وهدفه النهائى . وفى معركة البناء يعتبر تنظيم الأسرة البناء الأول الذى يتقرر عليه نجاح كل جهد نبذله من أجل تقدم وطننا .

لذا وضعت الدولة مشروع تنظيم الأسرة فى إطاره الصحيح من الرعاية والاهتمام من أجل إزالة العوائق التى تضعها الزيادة السكانية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى تحد من تقدمنا،وإن تحديد النسل يعتبر واجبا إنسانيا وقوميا لابد من المضى قدما فى طريق إنجاحه حتى يمكن القضاء على أكبر عقبة فى طريق

الرخاء . فإن هذا المشروع يتوقف عليه إلى حد كبير مستقبل بلادنا ، حيث إن التضخم السكانى هو الخطر الأكبر . ومن هذا يتبين أهمية هذا المشروع ومدى اهتمام الدولة به وحتميته لبناء مجتمعنا اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا .

وقد اهتمت الدولة بمشكلة التزايد السكانى وبدأ المشروع القومى لتنظيم الأسرة منذ أكثر من ١٥ سنة ، حينما أنشئت « اللجنة الأهلية لمسائل السكان » ضمن اللجان التى تكون منها مجلس الخدمات العامة ، وأنيط لهذه اللجنة دراسة المشكلة السكانية من جميع نواحيها . وفى أواخر عام ١٩٦٥ أنشىء « المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة » للنهوض بمشروع قومى لتنظيم الأسرة ، وبدأ تنفيذ المشروع والعمل فى الجهاز التنفيذى لتنظيم الأسرة فى فبراير ١٩٦٦ ، حيث عهد به إلى جهاز تنفيذى مستقل لا يتقيد باللوائح الروتينية الحكومية ، وتشرف عليه الحكومة . وأسبغت عليه الدولة أهمية خاصة ، إذ جعلت رئاسته للسيد رئيس الوزارة وجعلت من أعضائه السادة الوزراء . وبدأ المشروع بافتتاح حوالى ٢٠٠٠ وحدة (مركز) فى الحضر والريف فى الوحدات الصحية والأهلية ، وفى نهاية ١٩٦٩ بلغ عدد الوحدات لتنظيم الأسرة ٢٧٣٠ وحدة (منها ٣٦٥ مركزا أهليا) منها حوالى ٩١٠ وحدات فى الحضر و ١٨٢٠ وحدة فى الريف وبلغ عدد السيدات اللائى ترددن عليها فى العام الأول للمشروع حوالى ١٠٠ ألف سيدة ، وفى عام ١٩٦٩ حوالى ٢٢٠ ألف سيدة فى الحضر وحوالى ٨٠ ألف سيدة فى الريف ، أى زاد عدد المقيدات فى وحدات تنظيم الأسرة ثلاثة أمثال العدد الذى بدأ به المشروع . واستعملت فى بداية المشروع وسيلة واحدة لمنع الحمل وهى الأقراص بالفم ، ثم استخدمت وسائل منع الحمل التقليدية فى عام ١٩٦٩ . وبلغت جملة ما أنفق على المشروع بعد حوالى ٤ سنوات حوالى ٤ ملايين جنيه .

وتوجد جمعية أهلية باسم « الجمعية العامة لتنظيم الأسرة » ، وهى فرع من فروع الاتحاد الدولى لتنظيم الأسرة ، وتخضع لإشراف وزارة الشئون الاجتماعية ، وتعتمد فى تمويلها على هاتين الجهتين ، وتشرف على كل جمعيات تنظيم الأسرة بالمحافظات .

وفى عام ١٩٦٥ قبل بدء مشروع تنظيم الأسرة مباشرة كان معدل المواليد ٤١,٤ فى الألف، ومعدل الوفيات ١٥ فى الألف . وترمى الخطة الجديدة لتطوير مشروع تنظيم الأسرة فى الجمهورية إلى خفض معدلات المواليد بنسبة واحد فى الألف سنويا ، للوصول بالمعدل العام للمواليد إلى ٣٠ فى الألف فى عام ١٩٧٨، ويبلغ المعدل العام للمواليد ٣٨ فى الألف ، أى أن الخطة الجديدة ستخفض هذا الرقم بنسبة ٨ فى الألف . وفى نفس الوقت تعمل الدولة أيضا على خفض معدل الوفيات إلى ١٣ فى الألف عام ١٩٧٨، ويبلغ المعدل الحالى للوفيات ١٥ فى الألف. وعندما يتحقق هذا يصل معدل الزيادة السكانية إلى حوالى ١٧ فى الألف سنويا بدلا من ٢٦,٤ فى الألف .

بيد أن الأرقام تشير إلى أننا لم نحقق بعد تقدما يدعو إلى التفاؤل بالنسبة لمدى إقبال الناس على الفكرة وإقناعهم بها ، ففى فبراير سنة ١٩٦٦ عند بدء المشروع نجد أن من تردد على هذه المراكز ١,٦ ٪ من السيدات الواجب تطبيق نظام الأسرة عليهن ، وهن السيدات من سن ١٦ — ٤٩ سنة ، وارتفعت هذه النسبة إلى ٢,٨ ٪ فى ديسمبر ١٩٦٧ ، ثم إلى ٥,٣ ٪ فى ديسمبر سنة ١٩٦٨ ، ثم إلى ٦,٥ ٪ فى ديسمبر ١٩٦٩ ، والنسبة الأخيرة منها حوالى ١١ ٪ فى الحضر و٣ ٪ فى الريف . ويتضح من ذلك أن نسبة الزيادة ضئيلة جدا وتحتاج سنين طويلة حتى يمكن تحقيق نتائج إيجابية منها. وحتى هذه الأرقام التى لا تكاد تذكر بالنسبة لعدد السيدات اللاتى يجب تطبيق المشروع عليهن ، إلا أنها قدرت على أساس توزيع الأقراص فقط دون متابعة لاستعمالها . كما يتضح أيضا أن عدد المترددات فى تغير مستمر ، ولا تداوم السيدات فى التردد على المراكز ، وهذا يهدد المشروع ونتائجه. فبينما يزداد عدد أرقام المستجدات اللاتى ينضممن إلى مراكز تنظيم الأسرة ، تخرج من الناحية الأخرى مجموعة أكبر ولا تعود ولا يعرف عنها شىء ، وأن نسبة المنقطعات عالية فى القرى مما يدل على فشل الرسالة الاجتماعية للدعوة وأنها لا تؤدى على الوجه الأكمل ، بالرغم من أنها لا تقل أهمية عن الرسالة الطبية فتبين أن ٧٥ ٪ من المترددات على مراكز تنظيم الأسرة بالريف انقطعن ولم تعدن، مع أن احتمال حصولهن على وسائل منع الحمل من الصيدليات مثلا ضئيل — أى أن

هناك زيادة فى عدد المترددات لاالمحددات للنسل.ومن بين مراكز تنظيم الأسرة نجد أن ٥٣٠ مركزا فقط هى التى تركب اللولب ، والمفروض أن تقوم جميع المراكز بتركيب اللولب ، وخصوصا فى الريف .

وتبين أن عدد النساء اللاتى تقدمن لمنع الحمل وتحديده لديهن فى المتوسط ٤,٥ طفل لكل واحدة ، أى أن نسبة كبيرة منهن لديها أكثر من ٤ أطفال، ولم تستطع التوعية أن تجذب الأمهات من ذوات الطفلين أو الثلاثة أطفال .

ورغم انخفاض معدل الزيادة السكانية من ٢,٥٤٪ إلى ٢,٣٤٪ أى نسبة ٠,٢٪ ، إلا أن بعض خبراء الدراسات السكانية يعزى هذا الانخفاض الطفيف الذى حدث إلى أسباب أخرى غير وسائل منع الحمل ، منها تأخر سن الزواج فى السنوات الأخيرة وانخفاض عدد حالات الزواج فى عامى ١٩٦٧ و١٩٦٨ .

فيتبين من ذلك أن الدعوة إلى مشروع تنظيم النسل لم تصل إلى الريف بصورة فعالة مع أن القرى هى أساس موطن الداء . مما يدل على أن مشروع تنظيم الأسرة لم ينجح تماما ، رغم الجهود الضخمة التى تبذل من أجله ورغم مساندة الدولة القوية له وتوفيرها لكافة الإمكانيات . وقد تكون بعض المحافظات قد استطاعت تخفيض المواليد ولكن على المستوى العام فإن تنظيم الأسرة مازال أثره ضعيفا .

العقبات التى تواجه المشروع :

(١) سوء التوزيع الجغرافى للمراكز نتيجة خطأ التركيز على المدن الكبيرة، وإغفال تقديم وسائل منع الحمل فى القرى التى تعتبر الهدف الحقيقى لأى مشروع، فهناك مناطق ريفية لم تنشأ بها وحدات صحية حتى الآن، وبالتالى لا تصلها خدمات تنظيم الأسرة. وحاليا لا توجد مراكز فى حوالى ١٧٠٠ قرية .

(٢) عدم وعى الجماهير وخاصة رب الأسرة .

(٣) المشكلة الحقيقية لتنظيم الأسرة فى أنه ليست هناك خطة مدروسة

واحدة تلتزم بها كل الهيئات المعنية بالمشكلة، سواء كانت هيئات حكومية أو أهلية ولم يحدد المستهدف فى هذه المناطق الريفية ، حتى يمكن تقييم المجهودات التى بذلت محليا ، كما أن توزيع الإشراف والمسئولية على جهات متعددة وجمعيات مختلفة جعل من الصعب التخطيط لهذه المراكز ومتابعة عملها . وانصرف هم الجهاز إلى تعميم وتوزيع حبوب منع الحمل، وهذا لا يعدو أن يكون عاملا من العوامل الكثيرة الأخرى التى تهدف إلى إنجاح المشروع، ولم يقدم خدمة الوسائل الأخرى لتنظيم النسل بخلاف الحبوب إلا أخيرا وعلى نطاق محدود .

(٤) لم تكن هناك دقة فى تسجيل البيانات السليمة للمترددات ، أو اهتمام كاف ولا متابعة فعلية للسيدات المترددات وسبب عدم التردد أو التخلف، أو المرور عليهن فى المنازل .

(٥) يتصف المجتمع الريفى بخصائص وتراكيب اجتماعية معينة تميزه عن غيره من المجتمعات ، وترجع إلى قيم تؤثر على سلوك سكانه ، وتجعلهم يلتزمون بعادات وتقاليد معينة من شأنها تعويق تقبل أهل الريف للأفكار الجديدة ومنها تنظيم الأسرة ، وهى مشكلة المشاكل لأن عملية افتتاح المجتمع الريفى ليست سهلة وخاصة أن معظم أفراده مازال يعتقد أن كثرة الأولاد تساعدهم على زيادة دخلهم، كما يرتبط الزواج فى الريف ببعض العادات والتقاليد. فبالنسبة للبنت تسرع الأسرة بزواجها عند بلوغها سن الزواج للخوف من المعايرة والتخلص من العبء الاقتصادى، ودوافع الزواج المبكر بالنسبة للولد يعتبر مظهر من مظاهر الرجولة وعملية ربط بالنسبة للبيئة المحلية لارتباطه بالقرية بالزواج منها ونتيجة لزواج الأقارب .

والمرأة الريفية تجد أن إنجاب الأطفال بكثرة يعزز من مكانتها عند زوجها أولا تجعله يفكر فى الزواج من غيرها ، كما أن ارتفاع معدل وفيات الأطفال يدفع إلى الإكثار من الإنجاب على سبيل التحوط ، مضافا إلى ذلك أن المرأة الريفية لا تشعر بأى إرهاق فى تربية الأطفال . وتنظيم النسل لا تقبله الأسرة الريفيه بارتياح شديد ، لأننا حتى الآن لم نتمكن من إقناع الزوجة الريفية بالمفهوم الحقيقى لتنظيم النسل .

(٦) عدم تزويد مراكز تنظيم الأسرة بالأخصائيين الاجتماعيين الكافين الذين يمكن أن يشاركوا إيجابيا فى جانب كبير من التوعية داخل وخارج الوحدة كما لوحظ أن كثرة الأعمال الإدارية والمكتبية التى تؤديها الأخصائيات الاجتماعيات بالمراكز تؤثر على عملهن الأساسى فى متابعة المترددات .

(٧) عدم انتظام وصول وسائل منع الحمل مثل الأقراص إلى مراكز تنظيم الأسرة لصعوبة التوزيع وعدم توفير الكميات المناسبة ، وكذلك فرض أنواع معينة على المترددات ، ولا يقدم لهن فرصة اختيار وسيلة منع الحمل المناسبة .

(٨) اضطراب نظام الحوافز المادية للعاملين فى مراكز تنظيم الأسرة مما أدى إلى هبوط عزيمة المشرفين على العمل .

(٩) عدم استقرار العاملين ، فالتنقلات المستمرة للعاملين فى مراكز تنظيم الأسرة لم يخلق العلاقة المناسبة والمطلوبة بين الجهاز الوظيفى والقيادات المحلية والمنتفعات .

(١٠) الارتفاع الكبير فى نسبة المواليد نتيجة الزواج المبكر للنساء من الأسباب الرئيسية التى ساهمت فى خلق المشكلة السكانية ، وهى تدور فى حلقة مفرغة حيث إن البعض يعارض تأخير الزواج على أساس أنه يسبب الانحراف .

(١١) تركيز الدعاية على الوسائل العامة مثل الإذاعة والتليفزيون وبعض النشرات والملصقات يجعلها لا تصل مباشرة إلى صميم المجتمع الريفى . فإن وسائل الأعلام فى القرى ليست كافية لأن معظم الفلاحين لا يقرأون الصحف ولا يملكون الراديو .

(١٢) انتشار الإشاعات بأن حبوب منع الحمل تؤدى إلى أعراض مرضية على الأم وإلى ولادة أطفال غير طبيعيين .

* * *